BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum
(DF)

القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية

علي مُسلَّم:

موضوع ندوتنا اليوم في منتدى الحوار مهم لأنه يمس إحدى سمات واقعنا العربي، موضوع اليوم بعنوان "القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية"، فقد أصبحت التنافسية حقيقة واقعة بعد إزالة الكثير من الحواجز بين العديد من دول العالم تفعيلاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، وقد سهّل ذلك حركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا وحركة البشر بين دول العالم، ولم تعد التنافسية محلية أو إقليمية فحسب بل أصبحت سمة عالمية. وساعد ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة في أماكن كثيرة من العالم مثل أمريكا وأوروبا وآسيا بالإضافة إلى القوى الاقتصادية التقليدية المعروفة على اتساع نطاق التنافسية وازدياد حدتها، ولكي يكون لنا مكان في العالم الآن لابد أن يكون لنا تكتل اقتصادي قوي قادر على المنافسة.

تمتلك الدول العربية الكثير من الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية والمادية، ولكنها لم تعد تمثل كياناً اقتصادياً قادرًا على المنافسة العالمية، وقد أصبحت كثير من هذه الدول أسواقاً مفتوحة للمنتجات الأجنبية، وغير قادرة على منافسة هذه المنتجات بمنتجاتها المحلية. وتتوقف القدرة التنافسية لأي مجتمع على مدى توافر قطاعات صناعية، فالدول لا تتنافس إنما تتنافس الصناعة والمنتجات، فلا نقول مثلاً إن أمريكا تنافس اليابان، بل نقول إن المنتج الأمريكي ينافس مثيله الياباني، وبالتالي لابد أن تتمتع الصناعات العربية بمزايا تنافسية سواء نسبية أو مطلقة، ولابد أن تصبح الصناعات أقل تكلفة وأفضل جودة وأكثر جاذبية وقدرة على إشباع حاجات المستهلك لكي تستطيع أن تنافس.

وقد ظهرت فكرة السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي تمت في هذا الصدد، إلا أنها لم تخرج بعد من إطار الآمال والتطلعات والاتفاقيات، وبالتقدير المتفائل يمكننا القول إن هذه الفكرة قد تصبح واقعًا بحلول عام ٢٠٢٠، أي أن هذه الفكرة تطلبت أكثر من نصف قرن لتتحول إلى واقع رغم امتلاك الدول العربية لكل الإمكانيات. ولا تستطيع دولة بمفردها مواجهة هذه التكتلات، لذلك لابد من البحث عن مساحات مشتركة للمصالح، ولن تقوم القومية العربية بمفردها بإنشاء سوق عربية مشتركة أو قوة تنافسية، بل أصبح الحل في إيجاد مصالح مشتركة بين الدول العربية، والسؤال هو أين تكمُن تلك المصالح؟ هذا هو ما سنسمعه من الدكتور أحمد جويلي.

أعرف أن جيلي كله يعرف من هو الدكتور أحمد جويلي، لكني أجد بعض الوجوه الشابة لذا سأختصر فأقول إنه من مواليد ٢٢ مارس ١٩٣٧، وهو خريج كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية، حصل على درجتي الماجستير والدكتوراة من جامعة كاليفورنيا الأمريكية، وعمل كعضو هيئة تدريس في العديد من الجامعات المصرية وبعد ذلك انطلق إلى الحقل السياسي والتنفيذي والتشريعي، فقد كان محافظًا لدمياط ثم محافظًا للإسماعيلية ثم وزيرًا للتموين والتجارة الداخلية ثم أمينًا عامًّا لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ سنة ٢٠٠٠ حتى الآن. وخلال رحلة الكفاح والنضال الطويلة هذه كان للدكتور أحمد جويلي الكثير من العطاء؛ فقد كان خبيرًا اقتصاديًّا ورئيسًا للعديد من فرق البحوث والمشروعات المصرية والإقليمية والدولية، وله مدرسة علمية متميزة في الاقتصاد الزراعي تُدرَّس في العديد من الجامعات المصرية والعربية، كما حصل على العديد من الجوائز والأوسمة، وهو عضو في كثير من المجالس واللجان الاقتصادية والزراعية المصرية والإقليمية والعربية.

وأود أن أقوم بتعريف الدكتور أحمد جويلي من منظور مختلف تمامًا، وهو منظور المواطن المصري البسيط، وأن أعرِّفه كوزير للتموين كانت في عهده جميع السلع الأساسية الضرورية متوافرة في الأسواق بلا أزمات، أيضًا عاصرت في عهده تحويل المجمعات الاستهلاكية إلى سوبر ماركت مكيف ومجهَّز يشعر فيه الإنسان براحة وهو يشتري ما يحتاجه من سلع، وأخيرًا فهو وزير التموين الذي كان رغيف الخبز في عهده أبيض اللون، كبير الحجم ولذيذ الطعم، أقدم لكم الدكتور أحمد جويلي.

أحمد جويلي:

خالص الشكر للدكتور علي مسلم على هذا التقديم الكريم، وقد كنت اليوم ١٠ مايو ٢٠٠٨، أحضر أحد المؤتمرات في الإسكندرية عن حماية البيئة، وفي الحقيقة، إن الإسكندرية عزيزة على نفسي لأنني أحد خريجي جامعة الإسكندرية، وكما أنني أيضًا خريج المدرسة العباسية الثانوية بمحرم بك، لذا فقد عشت في الإسكندرية فترة طويلة و لم تنقطع علاقتي بها حتى الآن، كما أنني قد شرفت بالمجيء إلى مكتبة الإسكندرية؛ هذا الصرح العظيم للمشاركة في العديد من المؤتمرات والمناظرات وغيرها.

وتأثرًا بما حضرته اليوم صباحًا في المؤتمر عن البيئة، فأود في البداية أن أشير إلى موضوع حماية البيئة كمدخل للحديث عن التنافسية والاقتصاد، كلنا يعلم الآن أن هناك أزمة في الغذاء العالمي، وهي أزمة تجتاح العالم كله، وقد تُرجمت هذه الأزمة في صورة أسعار مرتفعة للقمح بصفة خاصة وكذلك للذرة وفول الصويا، وهذا الموضوع أحد الموضوعات الهامة جدًّا بالنسبة للمنطقة العربية، حيث تعاني الدول العربية من عجز كبير في الغذاء، وكلنا يعلم أن البلاد العربية كلها ليس بها ما يكفيها من مياه، فدول الخليج مثلاً تستخدم مياه البحر المحلاة، ويتبقى القليل من الماء في مصر وسوريا والمغرب، وعلى هذا الأساس فإن قلة المياه وعدم تناسبها مع نمو النشاط الإنساني في المنطقة العربية يضعها أمام تحدٍ كبير جدًّا؛ ألا وهو تحدي المياه والغذاء.

وكما يوضح الجدول التالي فإن مساحة الدول العربية تساوي ١٠% تقريبًا من مساحة العالم، وعدد سكانها يساوي ٥% من سكان العالم، لكن نصيبها من المياه العذبة هو ٠,٥% ، ويتضح هنا عدم التناسب الشديد بين المياه وعدد السكان والمساحة.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام ٢٠٠٦

المساحة		
المساحة الكلية	١٤,٢	مليون كم٢ (١,٤ مليار هكتار)
نسبتها إلى العالم	١٠,٢	في المائة
السكان والعمالة		
عدد السكان	٣١٦,٦	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	٤,٨	في المائة
العمالة العربية	١١٨	مليون عامل (٢٠٠٥)
معدل البطالة	١٥	في المائة (٢٠٠٥)
الناتج المحلي الإجمالي		
القيمة بالأسعار الجارية	١,٢٧٣,٤	مليار دولار
معدل النمو السنوي (بالأسعار الجارية)	١٧,٤	في المائة
معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة)	٥,٥	في المائة
متوسط نصيب الفرد (بسعر السوق)	٤,١٥٦	دولار
نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	٤٠,٢	في المائة
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية	٩,٥	في المائة
نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات	٣٦,٤	في المائة
النفط		
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	٥٧,٦	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	٢٩,٤	في المائة
إنتاج النفط الخام	٢٣	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	٣١,٨	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي	١٢,٥	في المائة
عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية)	٤٢٤	مليار دولار
التجارة		
الصادرات السلعية (فوب)	٦٥٧	مليار دولار
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	٥,٥	في المائة
الواردات السلعية (سيف)	٣٥٨,٣	مليار دولار
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	٢,٩	في المائة
إجمالي الصادرات البينية العربية	٥٠,٨	مليار دولار
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية	١١,٣	في المائة
الاحتياطات الخارجية الرسمية *		
القيمة	٣٢٠,٩	مليار دولار
متوسط تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات العربية (فوب)	١٠,٩	شهرًا
الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة		
القيمة	١٣٥,٩	مليار دولار
قيمة خدمة الدين العام	٢٧,٧	مليار دولار
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٧,٤	في المائة
نسبة خدمة الدين إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات	١٤,٤	في المائة

* باستثناء الذهب النقدي

يضعنا ذلك أمام سؤال مهم كثيرًا ما يخطر على أذهاننا: هل من الممكن أن يكتفي العرب ذاتيًا من الغذاء؟ وهل من الممكن أن تكتفي مصر ذاتيًا من الغذاء؟ واليوم أتكلم عن أسباب هذه الظاهرة وكيف نواجهها. يرجع بعض الناس السبب إلى استخدام الطاقة الحيوية التي تنتج من الحبوب وخاصة الذرة. ومنذ عشرات السنين، تستخدم البرازيل الطاقة الحيوية المستخرجة من السكر، كما استخدم الأمريكيون الذرة واستخدم الأوروبيون الزيوت، وهكذا بدأ استخدام الطاقة الحيوية كطاقة متجددة على أن تكون نسبة ٢٠% من الطاقة تُنتج من الطاقة الحيوية. أما السبب الثاني فقد قرأته قريبا، وهو يتعلق بالبحوث الزراعية التي أدت إلى ما يسمى بالثورة الخضراء أو الـ Green revolution والتي حدثت في السبعينيات، تلك الثورة التي أدت إلى أن تكتفي دولة كالهند ذاتيًّا وأن يزيد الإنتاج الزراعي لكثير من الدول. والمشكلة أن هذه البحوث قد وصلت إلى سقفها، ويحتاج العالم إلى قفزة أخرى في دراسة الأصناف والجينات وخلافه، وهذا عن طريق التركيز على البحوث خاصةً المراكز الدولية المسئولة عن ذلك.

وكما قال بروفيسور "بيرلوك" -الحائز على جائزة نوبل- فإن الأصناف التي استخرجناها الآن ضعيفة ومصابة بأمراض كثيرة، وذلك لأسباب كثيرة منها الجفاف ولكن في نفس الوقت كل هذا يؤدي إلى اتجاه يتعلق بأن الطاقة الحيوية ستنتج من الغذاء، إلا إذا لجأنا إلى المخلفات وأنتجنا الطاقة الحيوية منها وهذا هو الجيل الثاني، وهذا يحتاج إلى الكثير من البحوث. وفي الوقت نفسه، نحن أمام تحدٍ كبير وهو التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة والذي يؤثر على الإنتاج الزراعي والغذائي. كل هذا يوجهنا إلى سؤال: هل من الممكن أن تواجه الدول العربية جزءًا من هذه المشكلة؟ إن لدى الدول العربية الكثير من الإمكانيات، الأراضي والمياه المستغلة والمال المتوفر من البترول، وإذا نظرنا للجدول السابق نرى أن الدول العربية تنتج في اليوم الواحد ٢٣ مليون برميل نفط، ومعنى ذلك أن الدول العربية لا تعوزها موارد مالية. وهذا أحد التحديات التي تواجه الدول العربية، كما أن تنافسية الدول العربية في هذا المجال ضعيفة، لأن الإنتاجية قليلة، سواء من الإنتاج الحيواني أو إنتاج المحاصيل، لذا فالأمر يحتاج إلى تطوير كبير في هذا الموضوع. وإذا كنت أود أن أنير الدنيا ولا أظلمها، إلا أنني يجب أن أشير إلى أن السياسة في المنطقة العربية تغطي على كل عمل جيد، فكل يوم تحدث مصيبة ينشغل بها الرأي العام والحكومات، وذلك مثل المشكلات في لبنان أو دارفور أو الصومال. أما إذا أخذت تلك الصورة المظلمة ووضعت أمامها صورة الاقتصاد، فإنني أرى أن الاقتصاد العربي قد تقدم كثيرًا في الفترة الماضية بغض

النظر عما يحدث، لأنه ولأول مرة يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية التريليون دولار، وخاصة إذا كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في أوائل القرن يتراوح مابين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليار دولار، أي أنه قد تضاعف في الوقت الحالي، كما زاد معدل النمو زيادة كبيرة سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة، وزادت الصادرات والواردات، فقديمًا كانت قيمة الصادرات والواردات معًا لا تتعدى٥٠٠ مليار دولار، أما الآن فقد تجاوزت التريليون دولار، وهذا يدل على تحسُّن كبير في التجارة وفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم هذا الاقتصاد المتحسِّن فهناك أشياء تحد من تنافسيته، أحدها أن ٧٠% من هذه الصادرات من البترول، أي أن حدوث أي خلل في السوق العالمي في البترول سيؤدي إلى مخاطر كثيرة، فهناك دول معتمدة اعتمادًا كاملاً في إنفاقها على البترول. لذا فلابد من تنويع قواعد الإنتاج وفتح منافذ جديدة للأعمال، وبالتالي فإن المشكلة هي في مستقبل البترول والغاز في الوطن العربي، ولابد أن نفكر فيما سيحدث بعد أن ينضب هذا المورد أو عندما تهتز أسواق البترول، ففي أوائل عام ٢٠٠٠ كان سعر البرميل ١٨ دولارًا ولم يتوقع أحد هذه الطفرة الكبيرة في سعره.

القضية الأخرى الحرجة والتي لا تظهر في المؤشرات الكلية هي صورة السكان وما ينتج عنها من بطالة، لأن السكان يزيدون بمعدلٍ عالٍ جدًّا تصل نسبته إلى ٤,٢% وهو معدل أعلى من أية منطقة أخرى، وطبعا يولِّد هذا الكم قوة عاملة إلى جانب وجود البطالة كنتيجة لضعف التنافسية، لأن الدول العربية عاشت خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠ على ما يسمى بالرزق السهل، فالأرض تخرج البترول الذي يوفر المال، كما تتوافر القروض والمعونات بسهولة، فلا يوجد جهد حقيقي للوصول إلى التنمية، مما أدى إلى إبطاء في الاقتصاد العربي الذي أدى في النهاية إلى البطالة. وفي نفس الفترة بدأت الاستثمارات الحكومية تقل، وهذه القلة لم يعوضها القطاع الخاص،كما بدأت أيضًا الخصخصة. وإن كانت الدول العربية قد لجأت لاستخدام الصناعات الصغيرة والمتوسطة لحل هذه المشكلة إلا أن هذا ليس هو الحل المطلوب ولكنه علاج مؤقت.

وإذا نظرنا إلى الجدول السابق، فسوف نجد أن القوى العاملة قد وصلت إلى ١١٨ مليون عامل منهم ١٥% بطالة، أي أن هناك ٢٠ مليون عاطل تقريبًا في المنطقة العربية

لأسباب مختلفة، منها زيادة عدد السكان مع عدم وجود قوة امتصاص أو وجود فرص عمل لكن مخرجات التعليم غير مواكبة لمتطلبات سوق العمل وغيرها من أسباب. وتزيد القوة العاملة العربية بنسبة ٣,٥% في السنة؛ وهذا معناه أنه في كل عام يضاف من ٣ إلى ٤ ملايين فرد يبحثون عن عمل، أي أن العدد يزداد من ٢٠ مليون عاطل إلى ٦٠ مليون في خلال ١٠ سنوات، وهذه البطالة تضعف من تنافسية الاقتصاد العربي لأننا لا نستغل العنصر البشري استغلالاً جيدًا. ومن المعلوم أن نسبة الـ٦٠% من البطالة تشكِّل بطالة شباب وخريجي الجامعات، وهو أحسن جزء من قوة العمل حيث هم الشباب من سن ٢٠ إلى ٣٠ سنة.

أما التحدي الثالث فهو ضعف البحث العلمي والتكنولوجيا، إذ تنفق الدول العربية نسبة ضئيلة جدًّا من الإنفاق العالمي على البحث العلمي، والدول العربية مجتمعة تنفق ٠,٤% من إنفاق العالم على البحث العلمي والتطوير، وبالتالي نجد أن الدول العربية كلها تعتمد على استيراد التكنولوجيا من الخارج. ولو قمنا بتحليل الواردات العربية سنجد أن أكبر جزء منها هو استيراد السلع الرأسمالية ومنها الآلات بغرض إنشاء المصانع. وهذا نتيجة لعدم وجود بحث علمي يولد تكنولوجيا جديدة. والبند الثاني من الواردات العربية هو معدات النقل كالسيارات والمقطورات وغيرها، لأننا في المنطقة العربية لا نصنع سيارة ولكننا نقوم بتجميعها، أما ثالث موضوع فهو الفجوة الغذائية والاعتماد على الخارج في الغذاء. وفي النهاية نقول إن ذلك نتيجة لضعف البحث العلمي والاعتماد الكلي على الخارج، ولا أمانع في هذا السياق من الاستيراد، ولكن لابد من وجود تنشيط للبحث العلمي والتكنولوجيا.

وتوجد اتفاقيات دولية مهمة تجعلنا ننظر في مسألة الاعتماد على الذات خاصة في البحث العلمي، لأن اتفاقية الملكية الفكرية تمنع الهندسة العكسية التي كانت تمكننا سابقًا من فك مكونات دواء مثلاً وإعادة تصنيعه، إن هذا يجعلنا نؤكد على أهمية تطوير البحث العلمي. ونعتبر هذا تحديًا للمستقبل. أما بالنسبة لتحدي الغذاء، فإن الدول العربية تستورد في السنة ما يقرب من ٧٥ مليون طن من الغذاء، منها ٥٠ مليون طن حبوب، نحن نستورد كل السلع الغذائية ما عدا الأسماك إذ إن لدينا فائضًا قليلاً نتيجة للثورة الموجودة في المغرب وموريتانيا والخليج العربي. وبالتالي فإن هذه الكمية تمثل فجوة غذائية؛ أي لو طرحنا بند

التصدير من الاستيراد، يصبح الناتج فجوة غذائية تساوي حوالي ١٨ مليار دولار في السنة. وهذا يربطنا بالسؤال: هل من الممكن أن نستخدم التكنولوجيا الحيوية في تطوير الغذاء؟

وعندما أنظر لموضوع العولمة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أجد أن ١٢ دولة عربية أصبحوا أعضاءً في المنظمة ملزمين بفتح الأبواب وتحرير التجارة، أيضًا دخول الكثير من الدول العربية في اتفاقيات الشراكة الأوروبية مما يلزمهم بتحرير التجارة أيضًا، كما ظهرت قوى اقتصادية جديدة تغزو العالم كالصين والهند تنافس سلع الدول العربية في خلال سنوات قليلة. هذا الانفتاح يؤكد ضرورة مبدأ التنافسية، ليس فقط في السلع بل أيضًا في الخدمات وفي تشكيل الإنسان ذاته، فالخليج مثلاً يأتي بأفراد من الخارج من الفلبينيين ولا يستعين بالمصريين، وهذا تنافس، والسؤال هو هل هناك مصريون بنفس الأجر والكفاءة قادرون على المواجهة داخل هذا السوق؟ أيضًا، توجد تنافسية على رأس المال، فلدى العرب الكثير من الفوائض، فمن سينال هذه الفوائض؟ ويدور التنافس بين الصين والهند وأمريكا وغيرها على أسواق رأس المال الفائض، كما أنه في حالة عدم وجود مناخ للاستثمار الجيد، ففي هذه الحالة لن نستطيع أن نجذب المستثمرين.

كما قلت سابقًا فإن الطفرة التي حدثت في الـmacro-economics كانت نتيجة لزيادة أسعار البترول، إلا أن هناك سببًا آخر لهذه الطفرة وهو حدوث تحسن كبير في بيئة الأعمال في الدول العربية، ونلاحظ ذلك من خلال تغيير مصر والأردن وتونس لكثير من القوانين في اتجاه الإصلاح الاقتصادي، وبعض الدول العربية قطع بالفعل شوطًا كبيرًا في مجال التنافسية كالإمارات وتونس والأردن والبحرين، كما أن هناك دولاً مازالت في الوسط كمصر، وأخيرًا توجد دول مازالت تحبو في عملية الإصلاح، لذا كان التحسن أيضًا نتيجة لتحسن مناخ الاستثمار والتقدم في الإصلاح الاقتصادي.

وللأسف تحدثنا كثيرًا عن التكامل وعن السوق العربية المشتركة، لكننا نجد أن هذه الموضوعات لا تحدث، وكمواطن فإنني شخصيًّا أُحبط من عدم حدوث أي تقدم في هذه المجالات، كما ضاع معنى السوق العربية المشتركة من كثرة استخدامه، وهو في الأساس يعني اندماج دولتين أو أكثر لتكوِّنا دولة واحدة لها قانون وسلوكيات ونظام واحد يصل في النهاية لأن يكون لهما اقتصاد واحد، وتعد السوق العربية المشتركة أول قرار لمجلس الوحدة الاقتصادية، وهو نابع من اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي صدرت سنة ١٩٥٧.

وفي كثير من الأحيان، يربط العرب هذه الاتفاقية بالراحل جمال عبد الناصر، إلا أنه بريء منها ولا علاقة له بها، فقد تم الإعداد لها لأكثر من أربع سنوات من قِبَل ١٣ دولة مستقلة في ذلك الحين على أن تقوم هذه الوحدة بطريقة تدريجية وأن تتاح حرية انتقال الأفراد ورأس المال وغيرها من الحريات كما يتم إنشاء مجلس لتنفيذها، لذا فقد تم تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتنفيذ هذه الاتفاقية، وقد صُدِّق على هذا المجلس سنة ١٩٦٤. وأول قرار أصدره هذا المجلس في أغسطس ١٩٦٤ هو إنشاء السوق العربية المشتركة، ولا يوجد شيء رسمي بهذا الاسم إلا هذا القرار. وبدأت الدول التي صدَّقت على هذا القرار في تنفيذه وهي مصر والأردن والعراق وسوريا حتى سنة ١٩٧٠ وأخرج نتائج هائلة، فقد خفَّضوا الجمارك بينهم وأزالوا المعوقات. بعد ذلك انضمت ليبيا وموريتانيا واليمن، ثم انضمت فلسطين سنة ٢٠٠٢، لذا فدول السوق العربية الثماني هي الدول التي وافقت وصدّقت على هذه الاتفاقية.

ثم توالت الحروب على الدول العربية من نكسة ١٩٦٧ إلى حرب ١٩٧٣ ثم حرب إيران والعراق التي بدأت ١٩٨٠ ثم حرب العراق والكويت في عام ١٩٩٠. كما انتقلت جامعة الدول العربية وانتقل مجلس الوحدة العربية بعد كامب ديفيد وانتقلت كل المؤسسات العربية إلى خارج مصر، وحينما تخرج مصر من قلب المنظومة العربية فإن هذه المنظومة تقع، وعلى هذا الأساس، فبعد كامب ديفيد تم إيقاف كل النشاط الاقتصادي والسياسي، ثم بدأت الدول العربية في التفكير في اتفاقية جديدة وهي اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام ١٩٨١. وقد نُسيت هذه الاتفاقية حتى عام ١٩٩٦ وفي خلال هذه الفترة انهار الاتحاد السوفيتي ووصلت السوق الأوروبية المشتركة إلى منتهاها في عام ١٩٩٣، كما أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ واختلفت بعدها الكثير من الأمور.

وفي عام ١٩٩٦ عندما اجتمعت الدول العربية لإقامة قمة عربية في مصر، تحدثت عن اتفاقية الجات ومساوئها وكيف ستختفي تنافسية الدول العربية وأن الأسواق العربية قد فُتحت، وذكرت ثانية اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية. وقد أصدرت هذه القمة قرارين: أولهما قرار سياسي يتعلق بمسألة أن السلام هو الخيار الوحيد للدول العربية، وثانيهما قرار اقتصادي يتعلق بوضع برنامج لاتفاقية تيسير التجارة. وهكذا تم وضع برنامج تحت مسمى "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، وقد كنت وقتها وزيرًا للتجارة،

وكنت أحضر الاجتماعات الخاصة بهذا البرنامج، وكنت حادًّا في حديثي حول مسألة وضع البرنامج التنفيذي، وأخيرًا رضخ المجتمعون. وقد نصَّ البرنامج التنفيذي على تخفيض الجمارك بين الدول العربية بنسبة ١٠% في السنة بدءًا من يناير ١٩٩٨، أي أنه في خلال عشرة أعوام تنتهي الجمارك بين الدول العربية، وانضمت دول كثيرة وسارت الأمور على هذا الحال.

ثم جاءت أول قمة دورية في عمَّان في الأردن عام ٢٠٠١، حيث قررت الدول المجتمعة زيادة نسبة انخفاض الضرائب بحيث تنتهي في عام ٢٠٠٥ وليس عام ٢٠٠٧، وخاصة أن المرحلة الأولى لاتفاقية الجات ستنتهي في عام ٢٠٠٥. وبالفعل انتهت الجمارك في يناير ٢٠٠٥ بين ١٧ دولة عربية، وكانت هذه أول خطوة عربية ناجحة في تاريخ العرب من الناحية الاقتصادية، أي أنه لا توجد جمارك بين ٣٠٠ مليون نسمة، وهذا النجاح يزيد من تنافسية الدول العربية ويسمح بدخول استثمارات جديدة. أما الدول الباقية التي لم تنفذ هذه الاتفاقية فهي دول أقل نموًّا كالسودان وموريتانيا والصومال وجزر القمر، وتمتد فرصتهم حتى عام ٢٠١٠ حتى يصلوا لما يسمى بالـ Zero Tariff أي أن تُنهى الجمارك. وأتكلم عن هذه الاتفاقية لأنها من أهم القرارات، فالعرب لديهم الآن منطقة تجارة حرة قوامها ١٧ دولة وعلى رأسها مصر، والتجارة العربية البينية ثابتة نسبيًّا ما بين ٨% إلى ١١% وهذا هو تشابك المصالح التجارية بين الدول، وقد تزيد هذه النسبة لأنني أتحدث عن حجم تجارة وصل إلى تريليون دولار كما أوضح الجدول السابق.

والسؤال هو هل من الممكن زيادة هذه النسبة؟ والإجابة هي طبعًا من الممكن زيادتها، ولكن علينا أن نزيد من الاستثمار، وإن مدخلنا دائمًا كان تجاريًّا ولم نراعِ عملية التنمية على الرغم من أن الدول العربية كلها دول نامية وقواعد إنتاجها محدودة وليس لديها فوائض لتتبادلها، ولكن إذا كنا سننتج جرَّارًا مثلاً أو لدينا فائض من القمح، فذلك سيزيد من حجم تجارتنا. أي أن الخطأ الأساسي في منهجنا هو أننا قد ركَّزنا على التجارة، ولكن الحل الأكثر فاعلية هو الاستثمار مع التجارة والتنمية. أيضًا ثاني أهم القضايا التي تزيد نسبة التجارة وتؤدي إلى التكامل وزيادة المواطنة هي تطوير منظومة النقل بين الدول العربية، إن شبكة الطرق والخطوط الملاحية والسكة الحديد كلها تحتاج إلى تطوير، ولن يكون هناك تدفق للتجارة ولا للبشر إلا بعد إنشاء منظومة نقل متطورة تربط الدول العربية ببعضها البعض. فمثلاً بين مصر والسودان طريق يسمى "طريق الأربعين" وهو طريق جِمال

يصلح للتجارة، ولكن منذ أن خرج الإنجليز من السودان ومن مصر لم نقُم بإنشاء أي طريق بين الدولتين، ويُعتبر أيضًا النقل الملاحي بين الدول العربية من أغلى ما يمكن، إذ إن هناك اعتمادًا كبيرًا على الخطوط الأجنبية فلا توجد سفن وطنية لنقل البضائع. وتجارة الخدمات أهم أنواع التجارة، خاصة أن الذي يغطي العجز في ميزان مدفوعات مصر ليست تجارة السلع إنما هي تجارة الخدمات، وتعد هذه التجارة أسهل في عمل تكامل بينها، فالسياحة العربية والمهن المختلفة ونظم البنوك كلها خدمات من الممكن أن تُدر الكثير من الأموال، كما أن نسبة تجارة الخدمات بين الدول العربية أعلى من تجارة السلع. وقد انضمت كل الدولة العربية إلى منظمة التجارة العالمية موقِّعة على اتفاقية تجارة الخدمات (الجاتس)، وبالتالي فمن السهل أن نقوم بإصدار اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وبذلك نسير بالتوازي مع منظمة التجارة العالمية وينقصنا فقط اتفاقية الملكية الفكرية.

أيضًا، نحن في حاجة إلى تسهيلات تجارية Trade facilitation، ولابد من خلق نظام للدخول التجاري الحر بين الدول العربية وإزالة المعوقات والتعطيلات. وقبل أن ننتقل للمرحلة الثانية فإن هناك عملية تكامل، فبعد أن قمنا بإنشاء منطقة تجارة حرَّة لابد أن نحل مشاكلها ونطوِّرها. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الاتحاد الجمركي والتي ستستغرق من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥ حتى نصل لمرحلة السوق المشتركة، ثم في عام ٢٠٢٠ إلى المرحلة الأخيرة وهي الاتحاد الاقتصادي. هذه هي الإستراتيجية التي وضعها مجلس الوحدة منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، ومنذ عام ٢٠٠٠ نسير بخطوات منتظمة جيدة، بل وهناك تحسن في الفترة الأخيرة فيما يسمى بالاستثمارات البيانية خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فقد بدأ المستثمرون في الدول البترولية في الاستثمار وإقامة الطرق والبنية الأساسية والأبراج، أما الباقي فيتجهون إلى مصر والسودان والمغرب وغيرها، وعلينا أن نشجع ذلك الاتجاه.

لقدكان المتوسط السنوي للاستثمارات البينية منذ عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٠ يصل إلى مليار دولار، أما في عام ٢٠٠٦ فقد وصل إلى ١٧ مليار دولار، وهذا يعني أن أموال العرب قد بدأ استثمارها داخل البلاد العربية، وقد بدأ المجلس في تشجيع هذا الاتجاه بعمل خريطة استثمارية نقوم بترويجها، كما نشَّط قوانين الاستثمار لترويجه في المنطقة العربية. ويقوم المجلس بأمر مهم للغاية وهو إنشاء الاتحادات العربية النوعية، وهي أهم من الحكومات والمجالس في وقتنا هذا. كما أن عضوية هذه الاتحادات عبارة عن وحدات عمل

مثل الاتحاد العربي للأسمدة أو للتأمين أو للبنوك أو لتكنولوجيا المعلومات، وكلها اتحادات نوعية أعضاؤها من رجال الأعمال وليس من الحكومات، وهذه الاتحادات عبارة عن شبكات تنسق بين أعضائها، ونحن نركز على هذه الاتحادات بشدة لأنها الأمل.

وفي هذا السياق أود الإشارة إلى اتحاد الصناعات النسيجية، وهي صناعة مهمة جدًّا في المنطقة العربية وعدد العاملين بها كبير، ولكن في عام ٢٠٠٥ أُلغيت الاتفاقية الدولية للمنسوجات والتي كانت تضع حصة لكل دولة في السوق العالمي، فعانت الدول الضعيفة في المنسوجات أمام غيلان المنسوجات كالصين والهند، والسؤال هنا هو: كيف يواجه اتحاد الصناعات النسيجية هذه الاتفاقية؟ وأرى أن مصر قد عالجت هذا الأمر عن طريق اتفاقية الكويز. لذا، فنحن نعتبر الاتحادات النوعية أذرعًا لمجلس الوحدة يعتز بها لأنها القطاع التنفيذي له، فالحكومة تمثل الغطاء القانوني للنشاط ولكن الذي يقوم بالعمل الفعلي هم رجال الأعمال، كذلك يأخذ المجلس على عاتقه فكرة ترويج الاستثمارات داخل الدول العربية، فيقوم بأخذ مشروعات بعينها ويقوم بدراستها ويأتي بمستثمرين لها.

وقد صدر قرار من القمة العربية التي عُقدت في مارس ٢٠٠٧ في الرياض بعقد قمة اقتصادية مخصصة للنواحي الاقتصادية والتنموية، ونحن نقوم الآن بالإعداد لتلك القمة التي ستُعقد في الكويت في يناير عام ٢٠٠٩، والتي جاءت بناءً على طلب من مصر والكويت على أساس أن يكون لها سبع محاور وهي: الاستثمار، والتجارة، ومنظومة النقل، والتعليم، والصحة والسكان، والبطالة والفقر والبيئة، وأخيرًا تحديات المستقبل والتي تتضمن التغير المناخي والأمن الغذائي والمائي، ونرجو أن تلمس هذه المشروعات المواطن العادي حتى يحيا حياة أفضل.

علي مُسَلَّم:

نشكر الدكتور أحمد جويلي على محاضرته القيمة، وأود أن أبدأ الحوار بسؤال: هل يطمع أبناء جيلي أن يروا في حياتهم منتجًا صُنع في الاتحاد الاقتصادي العربي؟ ومع أن الدكتور أحمد جويلي تحدث كثيرًا عن التجارة، لكننا في حاجة إلى صناعة أيضًا لأن المنتَج في النهاية هو الذي سيتم تحريكه في تلك التجارة، كما أننا لا نريد فقط أن نتاجر فيما بيننا كدول عربية، بل أيضًا أن نخلق صناعة لها مقومات وميزة تنافسية، بحيث يكون لدينا منتج

حين يذكر، ويذكر معه الاتحاد الاقتصادي العربي، هذا هو ما نطمح إليه، والسؤال هو إلى أي مدى تتواجد هذه المقومات؟

أحمد جويلي:

هذه المقومات موجودة ولكنها ليست ظاهرة، ويكفي أن نؤكد أن من أقل نسب الفقر الموجودة في العالم هي نسبة الفقر في المنطقة العربية، فهي رغم كل شيء منطقة محظوظة، لكن الفقر متركز في عدد معين من الدول العربية.

متحدث لم يذكر اسمه:

لماذا يتم استيراد العمالة الصينية من الخارج مع تزايد أعداد البطالة؟ ولماذا لم يتم تدريب العمالة المصرية حتى تنافس العمالة الخارجية؟

أحمد جويلي:

هذا موضوع مهم جدًّا يدخل تحت محور التعليم والتدريب، ويأخذ عناية كبيرة جدًّا في هذه المرحلة. الصينيون وغيرهم لديهم مهارات معينة يجيدونها بدرجة كبيرة، فمثلاً اقتصاد دبي كله من بنوك وأعمال وغيرها يقوم به الهنود،ويعود بنا هذا إلى الحديث عن التنافسية في عنصر العمل، نحن في حاجة إلى إنشاء مراكز تدريب للشباب موجَّهة لمهن معينة.

محمد نسيم عطا (وكيل كلية الزراعة – جامعة طنطا):

هل يتوقع الدكتور أحمد جويلي أن تطبيق نظام جودة التعليم في مصر سوف يؤدي إلى زيادة دخل الدولة بمعنى أن يكون له مردود اقتصادي؟

علي مُسلَّم:

إذا أخذنا جودة التعليم من الناحية الشكلية فقط، أي أقمنا الاجتماعات ووضعنا بروتوكولات للجودة دون أن يكون لها تأثير على أرض الواقع فالإجابة معروفة، لكن هناك بالفعل نُظُمًا قد سبقتنا ووصلت بجودة التعليم إلى مستوى معين باستخدام آلية ومناهج مصممة بطريقة معينة، لذا فإذا أردنا بالفعل أن نقتدي بذلك ونصل بالتعليم إلى جودة قريبة منه، فإننا سنحصل في النهاية على منتَج قابل للمنافسة داخل سوق العمل.

أحمد عبد الغني (رئيس اللجنة العلمية بنقابة العلاج الطبيعي):

هل ترى سيادتكم أن قرار إلغاء الإعفاء الضريبي الذي صدر منذ أيام عن المشروعات الاستثمارية يخلق مناخًا داعمًا لجذب الاستثمار؟

أحمد جويلي:

المبدأ العام يقول إن عدم استقرار القوانين يضر بأي شيء، فإذا أعطينا الناس ميزة اليوم ثم سحبناها منهم غدًا، فلن يثق أحد في قراراتنا مرة أخرى.

خالد فلاح العجمي (طالب ماجستير علوم سياسية – جامعة الإسكندرية)

ما هي المعوقات السياسية التي تقف في طريق التكامل الاقتصادي العربي؟

أحمد جويلي

يظهر ذلك في نموذج دول المغرب العربي، فهذه الدول تتوجه شمالاً إلى أوروبا، ويتطلب الأمر الكثير من الجهد لإقامة أي تكامل معها، إذ إن تفضيلها العمل مع الشمال وبخاصة فرنسا يجعلها متحيزة لذلك طوال الوقت، فهناك تحيزات داخل المنطقة العربية لكتل معينة.

فاروق عبد الفتاح (مهندس)

لماذا يوجد اكتفاء ذاتي من القمح في كل من السعودية وسوريا و لم يتحقق هذا الاكتفاء في مصر؟ وهل هناك ضغوط خارجية؟

أحمد جويلي

في مرحلة ما، أنتجت السعودية قمحًا بكميات وفيرة أكثر من احتياجها وكان ذلك على حساب مورد المياه، فقد استنزفت كل الموارد المائية الجوفية في هذه الزراعة، وحينما اكتشفت أن مياهها بدأت تنضب، بدأت في تقليل مساحة الأراضي المزروعة قمحًا، على الرغم من أنها كانت تمنح المزارع ثلاثة أضعاف السعر العالمي وإعانات أخرى كثيرة، لذا فإذا نظرنا لها من الناحية الاقتصادية فلا تعتبر ناجحة اقتصاديًا، لكنها وصلت إلى الاكتفاء الذاتي. أما بالنسبة لسوريا، فقد استمرت ٣٠ سنة تسير بخطوات منتظمة وهي

تضع موضوع الغذاء نُصب عينيها، وحتى هذه اللحظة فإنها تعطي اهتمامًا كبيرًا للزراعة، لذا فقد قفزت قفزات كبيرة في الزراعة خاصة في زراعة القمح بل إنها تصدره أيضًا. ولا توجد ضغوط خارجية على مصر في زراعة القمح، ففي عام ١٩٨٢ كنا ننتج ٢ مليون طن، أما الآن فإننا ننتج ٧ ملايين طن، المشكلة في أن عدد السكان يزيد بنسب كبيرة، لكنني أؤكد أن هناك مجالاً كبيرًا للتوسع في زراعة القمح في مصر.

عادل إبراهيم (عضو اتحاد كتاب الإسكندرية وعضو جمعية أصدقاء مكتبة الإسكندرية)

ما هي توقعاتكم عن المؤتمر الاقتصادي العربي المزمع عقده في الكويت في يناير ٢٠٠٩؟

أحمد جويلي:

لقد وضعنا في هذا المؤتمر موضوعات مدروسة بدقة، ونرجو أن تكون مفيدة للناس وأن تنفَّذ.

أحمد سعيد عمر (طبيب استشاري – المملكة المتحدة):

إن مناخ العمل بجمرك الإسكندرية غير مريح، كما أن الطرق المصرية ليست لها مقومات الطرق الدولية المعروفة في البلاد الحضارية.

علي مُسلَّم:

هذا واقع، ولكن هناك مجهودات تبذل كالطريق الدولي الذي أنشئ في الإسكندرية وغيره من شبكات لتسهيل حركة النقل. وهناك مجهودات تُبذل حتى إذا كانت أقل من التوقعات، أما السلوكيات الخاطئة في الطريق فلا يمكن أن نغيرها بقرارات إذ إنها سلوكياتنا نحن كبشر.

متحدث لم يذكر اسمه:

هل يمكن أن تسهم اتفاقية تيسير التجارة في الحد من تأثير ارتفاع أسعار الغذاء العالمية؟ وإن كان الدكتور أحمد جويلي في منصبه الوزاري في الوقت الحالي، فماذا ستكون مقترحاته لتوفير السلع الأساسية في ظل ارتفاع الأسعار العالمية؟

أحمد جويلي:

إن تحرير التجارة هو بالفعل إحدى الوسائل للحد من ارتفاع الأسعار، وإن حظرت كل دولة تصدير أحد منتجاتها فستزيد الأسعار، وتحرير التجارة يؤدي إلى زيادة المعروض وبالتالي يقلل من الأسعار. والسر في هذا الموضوع هو المناورة في العرض، فالطلب ثابت، لذا يمكننا التغيير في المعروض بطرق مختلفة، منها تحسين نظام توزيع السلع داخل السوق المحلي، أيضًا الربط والضبط في عملية تحديد الأسعار وفي الأرباح الاحتكارية خاصة.

حسام الوكيل (صحفي بالدستور):

هل تعتقد أنه في ظل السياسات الاحتكارية والخصخصة المتبعة في مصر، هل تستطيع مصر أن تكون دولة مؤثرة في السوق التجارية العربية والتنمية الاقتصادية المشتركة مع الدول العربية؟

أحمد جويلي:

إن الممارسات الاحتكارية ضارَّة دائمًا، وهي ضد التقدم الفني والعلمي والاقتصادي.

سلوى محمود (صحفية بمجلة أكتوبر):

تسعى الدول الخليجية بقوة إلى إنشاء سوق مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، فهل الوصول إلى إعلان هذه السوق يمثل خطوات إلى الأمام أم إلى الخلف في طرق إعلان السوق العربية المشتركة؟

أحمد جويلي:

يعد تعاون الدول الخليجية فائدة للتكامل العربي عمومًا، فأي تعاون بين دولتين في المنطقة العربية يعتبر إضافة للعمل الاقتصادي العربي. لكن هذه الدول لا تمثل مجموعة الدول العربية، إذ إنها دول متجانسة ذات قاعدة اقتصادية واحدة وعدد سكانها مجتمعين حوالي ٢٠ مليون نسمة وهي تتكون من عدة قبائل قليلة. وكان من الممكن أن يتم العمل التعاوني بينهم منذ زمن بعيد.

مجدي مؤنس (مهندس):

لماذا لا تُضخ احتياطات النقد الأجنبي لدى البلدان العربية للاستثمار في تلك الدول عوضًا عن الاقتراض الخارجي؟

أحمد جويلي:

يعد هذا من أحد الموضوعات المهمة التي نسعى إليها، فكلما عملنا على تحسين المناخ الاستثماري وأصبحنا أكثر تنافسية، فإن هذا طبعًا يجذب استثمارات عربية كثيرة إلينا، وقد تحسنت الدول العربية كثيرًا في هذا المجال. وحتى الآن تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول جذبًا للاستثمارات تليها أوروبا ثم الصين.

علي مُسلَّم:

كنت قد قرأت عن وجود نواة لإنشاء بنك مركزي عربي، وهذه خطوة لإصدار عملة عربية موحدة بحلول عام ٢٠٢٠، فهل هذا صحيح؟

أحمد جويلي:

لدينا النية لإنشاء هيئة تمويل عربية هدفها تمويل القطاع الخاص والقطاع الصغير والأكثر صغرًا Micro-Finance، لذا فهي تمس ثلاث شرائح: القطاع الخاص وقطاع الشباب وقطاع الفقراء، وهذا يعد أسلوبًا تجاريًّا في عملية التمويل. والصناديق العربية الموجودة حاليًّا لا تقوم بهذه المهمة لأنها تمول حكومات أكثر من تمويلها للأفراد.

علي مُسلَّم:

أخشى أن تدخل هيئة التمويل العربي في دائرة الإقراض بفوائد فتقوم بدور البنوك التجارية، وبدلاً من أن تنشط حركة الاستثمارات والصناعة تقوم بنفس عمل البنوك ويكون لها أهداف ربحية.

أحمد جويلي:

نعم، إن لها أهدافًا ربحية لكنها تخضع لشروط أفضل وهي أكثر مرونة من القطاع الخاص.

علي مُسلَّم:

كنت أحضر مؤتمرًا وتحدثنا عن إقراض جمعية رجال الأعمال لصغار المستثمرين، فسأل أحدهم عن سعر الفائدة، فقيل له إن قيمة سعر الفائدة أقل بكثير من نسبة الربح ولكنه اكتشف أنها نسبة عالية لأنهم يستثمرون الأموال.

إيمان عيد (مدير إدارة البحوث – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية):

ما رأي الدكتور أحمد جويلي في زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والعمل على زيادة التعاون بين مصر والدول العربية في هذا المجال وعلاقته بحل مشكلة اقتصادية كفجوة الغذاء؟

أحمد جويلي:

أرى أن البحث العلمي موضوع في غاية الأهمية، وقريبًا، تم إنشاء شبكة من مراكز البحوث المائية في الدول العربية لتبادل الخبرات وإجراء بحوث مشتركة.

سميحة أحمد عبد البر (لجنة العلاقات الخارجية في جمعية أصدقاء مكتبة الإسكندرية):

لكم في نفوس أمهات مصر اللاتي عاصرن فترة وجود الدكتور أحمد جويلي كوزير كل الاحترام والحب، ونحن نذكره بكل خير. وسؤالي هو: ما هي معوقات التيسير الملاحي بين الدول العربية وخاصة مصر ودول المغرب العربي رغم وجود اتفاقية بينهم؟

أحمد جويلي:

كان هذا في وقت شغلي لمنصب وزير التجارة، حين كنَّا ننمي علاقاتنا التجارية مع المغرب، فمثلاً لا يوجد خط ملاحي بين الإسكندرية وكازابلانكا، ولكنها صفقات متفرقة وكانت مكلِّفة، وهذه من الأشياء المؤسفة حتى الآن. وهنا أؤكد على أهمية منظومة النقل.

شاهيناز عبد الحكيم (موظفة):

لو كان الدكتور أحمد جويلي رئيسًا للوزراء الآن، ماذا كنت ستفعل لتوفير الزيادة ٣٠% التي قررها السيد رئيس الجمهورية؟

أحمد جويلي:

لقد تم تدبيرها بالفعل.

سعيد حسن زلط:

إن التجمعات الاقتصادية التي تحدث في مصر والدول العربية ليست على أسس اقتصادية وتكاملية سليمة، بل هي احتكارات فردية أو مساهمة محلية تعاونية محدودة وليست نظمًا قابضة لذات الإنتاج والخدمة ولا تتبنى نظام الشركات عابرة القارات. كما أن وزارة البترول المصرية عليها ضباب كثيف يجب كشفه للصالح العام المصري، ولو تم بيع الغاز والبترول المصري بالأسعار العالمية الموجودة بالاتفاقيات الدولية، لكان كافيًا لتغطية العجز لدى وزارة البترول بمقدار ٣٦ مليار جنيه مهدَرة. وأرى ضرورة فرض ضرائب تصاعدية على المعاملات الرأسمالية في البورصة تتراوح بين ٢٠% إلى ٨٠%، كما أرى أهمية تعديل قانون الضرائب رقم ٩١ لعام ٢٠٠٥، وفرض ضرائب على أسعار تسجيل العقارات الفاخرة، والإعفاء الدائم من أية زيادات على أسعار البنزين والسولار لسيارات النقل الجماعي، وإعطاءها كوبونات دعم شهري، وأرى أيضًا ضرورة تشكيل المجلس الأعلى للضرائب المنسي طبقًا لقانون الضرائب.

عزة أحمد عبد العزيز:

أتحدث عن مشكلة قاتل القمح الذي وصل إلى إيران ويهدد المنطقة العربية، وهو عبارة عن فطر يصيب نبات القمح ويسبب العديد من الأمراض وقد ظهر بالفعل في منطقة شرق إفريقيا والسودان، والآن يهدد بالانتقال إلى مصر. أرجو التنبيه على رصد ومراقبة انتشار المرض، أيضًا ضرورة بذل جهد زائد لتطوير أصناف ذات مقاومة طويلة وإنتاج بذور معقَّمة.

أحمد جويلي:

كما قلت في كلمتي، نقلاً عن بروفيسور "بيرلوك" وما قاله عن وجود نوع من الصدأ يهدد القمح، مما يؤكد أننا في حاجة إلى بحوث جديدة حتى نزيد مرة أخرى من كمية وأصناف القمح.

عبد الفتاح متولي (موظف سابق بمحافظة الإسكندرية):

حينما تصرح الحكومة بإمداد خط للغاز إلى الأراضي الإسرائيلية فإن هذا يعد في منتهى الخطورة ولا يدخل في أي اتفاقية، ففي اتفاقية السلام مثلاً لا يوجد بند ينص على توريد الغاز لإسرائيل. وإذا كانت الهند تُخرج الطاقة من النفايات، فليس من حق الحكومة أن تنهب ثروات البلاد بالتصريح بإنشاء خط بترول للعدو، فالغاز مورد طبيعي يخص البلد ككل.

أيضًا يمكننا حل مشكلة المياه عن طريق إنشاء محطة تحلية مياه، ولدينا العنصر البشري والأرض والمال إذا توقفنا عن نهب الأموال، لأن ثلث تريليون جنيه مصري في الخارج، لماذا لا نتكلم عنهم؟

أحمد جويلي:

ليست لدي معلومات عن موضوع تصدير الغاز إلى إسرائيل، وهو أمر يحتاج الرجوع فيه إلى السيد وزير البترول ليرد على هذه الاستفسارات. أما بالنسبة لموضوع المياه في المنطقة العربية، فهو أحد الموضوعات الحاكمة للنشاط الإنساني في المنطقة ككل، وهي حاكمة ليس للزراعة فقط بل للصناعة والتوسع الحضري بأكمله. لذا، فإن أحد الحلول التي تمكننا من توسيع طاقة المياه هي التحلية والتي تدخلنا في الموارد الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح لأن طاقات البترول والغاز هي طاقات ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها إلى الأبد. ومثال لذلك سواحلنا الشرقية كشرم الشيخ والغردقة، كلها تعتمد على المياه المحلاة، كما أن ٦٠% من المياه المحلاة في العالم موجودة في الخليج، لذا فنحن مع فكرة استخدام الطاقة في تحلية المياه.

شريف العباسي (الرئيس التنفيذي – مركز الدراسات العمرانية والتخطيطية):

أمامنا خارطة استثمارية للبلاد العربية أرى أنها مخرجات للدراسة، أما عن إدارة الدراسة فهي في حاجة إلى وجود خبرة إستراتيجية واستشارية عربية حتى نتمكن من إدارة هذه الخارطة. لذا، أرجو أن يكون لدى الدكتور أحمد جويلي سجلاً لتسجيل الاستشاريين الذين لديهم مقدرة على التعامل مع هذه الخارطة الاستثمارية، كما أرجو أن يكون هناك مقر عربي للخبرة على وزن الاتحادات النوعية التي سبقت الإشارة إليها.

أحمد جويلي:

بالفعل لقد قد اقترح بعض الزملاء فكرة إنشاء اتحاد للاستشاريين العرب يتبع الاتفاقية الجديدة GATS، وبإذن الله سوف نتمكن من إقامة هذا الاتحاد بعد أن ننتهي من هذه الاتفاقية.

صفاء يوسف (طبيبة قلب):

أود أن أشير إلى التعليم والجودة التي تسببت في وضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب، وتسببت البطالة في أن يترك الخريجون تخصصاتهم التي قضوا فيها سنوات في تحصيل موادها للعمل بأي وظائف في سبيل لقمة العيش بعد أن ضاقت بهم سبل المجتمع.

أحمد جويلي:

إن تخطيط الموارد البشرية أمر مهم، ولابد أن تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، كما أنه من الضروري أن تكون سياستنا مرتبطة بالداخل والخارج في العمالة على وجه الخصوص، ولابد من وجود سياسة تصدير العمالة للخارج. إن مصر بتركيبتها الحالية لابد أن يكون لها نظرة طويلة الأجل في موضوعين: أولهما تصدير العمالة، لأنه ليس من الممكن أن تستوعب مصر كل أبنائها بالداخل بحجم سكانها وبإمكانياتها، ثانيهما موضوع الغذاء، فمثلاً لابد من إيجاد طريقة للتعاون مع السودان لحل مشكلتنا.

علي مسلَّم:

في النهاية نشكر الدكتور أحمد جويلي على محاضرته القيِّمة وعلى سعة صدره، ونأمل في حل المشكلات التي تم طرحها في القريب العاجل إن شاء الله، وإلى لقاء قادم في منتدى الحوار.